



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة فى سلطنة عمان

د. عامر بن سلطان الحجري
محاضر أول
كلية الدراسات المصرفية والمالية
مسقط، سلطنة عمان

1. مقدمة

في إطار الجهود المستمرة والبناءة التي تبذلها منظمة المرأة العربية للقيام بمهامها المناطة بها والتي تتركز حول تفعيل دور المرأة العربية في كافة المجالات، تم عقد ورشة عمل لمجموعة من الخبراء والباحثين من مختلف الدول العربية، الأعضاء بالمنظمة، وذلك بهدف وضع الأطر العامة للقيام بدراسات بحثية ميدانية عن وضع المرأة العربية في مجالات التعليم والاقتصاد والصحة والاعلام، وقد عقد هذا الاجتماع بمدينة القاهرة، مقر المنظمة خلال الاسبوع الأخير من شهر نوفمبر 2004م. وقد تم الاتفاق على المحددات والعناصر الرئيسية لهذه الدراسات البحثية ولاستبانات المناسبة لجمع البيانات المطلوبة، كما تم الاتفاق على تسليم مسودة الدراسة بنهاية شهر أبريل 2005م. ويستعرض هذا التقرير نتائج الدراسة المسحية في مجال الاقتصاد بسلطنة عمان، والذي يبدأ بإعطاء مؤشرات عامة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة، وبالتحديد المؤشرات المتعلقة بنصيب المرأة ومساهمتها في التنمية، ومن ثم الدخول في عناصر الدراسة التي تم الاتفاق عليها في الاطار المرجعي وهي:

- المنهجية التي تم استخدامها في إجراء المسح من حيث عدد المستجيبين وعدد المشروعات المتضمنة وأسلوب ملأ الاستمارة البحثية.
- أهم معوقات إجراء المسح
- تحليل الاستمارة
- نتائج المسح
- التوصيات

2. لمحة عامة عن سلطنة عمان

تقع سلطنة عمان في أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها 309,5 ألف كيلو متر مربع، أي ثالث البلدان مساحة في شبه الجزيرة العربية. ويتكون التقسيم الإداري للسلطنة من ثمان مناطق إدارية وهي: محافظة مسقط، منطقة الباطنة، محافظة مسندم، منطقة الظاهرة، المنطقة الداخلية، المنطقة الشرقية، منطقة الوسطى، محافظة ظفار. (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005)

3. أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد حققت سلطنة عمان تقدماً كبيراً في كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك منذ تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عام 1970م من خلال توجيه عائدات النفط، الذي هو المصدر الرئيسي للدخل القومي، نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكافة قطاعاتها وجوانبها، خاصة قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل مما أدى إلى إحداث نقلة كمية ونوعية في الخدمات المقدمة ضمن هذه القطاعات. والجدولين 3.1 و 3.2 المرفقين يعطيان بعض المؤشرات عن واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة خلال السنوات 2001، 2002، 2003م. ولقد كان للمرأة العمانية حضوراً بارزاً وإيجابياً في التنمية بكافة جوانبها، حيث انعكس هذا التطور إيجاباً على وضع المرأة العمانية في كافة المجالات بما فيها المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية. ولقد سعت الحكومة العمانية جاهدة إلى اتخاذ كافة الاجراءات لتحفيز المرأة ورفع مستوى مشاركتها في كافة جوانب التنمية، حيث راعت كافة القوانين التي تم سنها لتنظيم عملية التنمية مبدأ العدالة والمساواة بين الذكور والإناث، وفيما يلي بعض الأمثلة:

- لقد كفل النظام الأساسي للدولة حقوق الجميع دون أي تمييز على أساس الجنس بما في ذلك الحقوق والواجبات الاجتماعية.
- نظم قانون العمل الذي صدر في عام 1973م العلاقة بين أصحاب العمل والعمال في القطاع الخاص، حيث ضمن حق المرأة في العمل دون تمييز، كما نص على المساواة في الأجور وغيره من الحقوق والواجبات.
- ضمن قانون الخدمة المدنية الصادر في عام 1980م، والذي ينظم العمل في القطاع العام (الحكومي)، مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث شرط توفر نفس المؤهلات العلمية والعملية وذلك في التوظيف والترقي والأجور وغيرها من حقوق و واجبات العمل.
- نص قانون التأمينات الاجتماعية الصادر في عام 1991م، المتعلق بالعمانيين العاملين في القطاع الخاص، على السماح للمرأة بالتقاعد في سن 55 مقارنة بسن 65 بالنسبة للذكور، كما احتوى هذا القانون على العديد من المزايا والإيجابيات التي تحفظ حق المرأة وتشجع على زيادة مشاركتها في العمل.

وقد كان من ثمار هذه الجهود المخلصة التي بذلتها الحكومة العمانية أن زادت مشاركة المرأة في كافة المجالات وبالذات في النشاطات الاقتصادية العامة (الحكومية) والخاصة. فعلى الرغم من أن القاعدة التي انطلقت منها المرأة العمانية في عام 1970 هي قاعدة متدنية بسبب الأمية والفقر والمرض، وبالتالي اقتصرها على مساعدة الرجل في بعض الأعمال التقليدية كالزراعة والرعي، فقد تمكنت هذه المرأة من اختصار الزمن وتحدي كافة الصعوبات حتى أصبحت حاضرة في كافة الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد تشير نتائج مسح القوى العاملة (عينة) التي تم إجراؤها في عام 2000م إلى أن نسبة النساء العمانيات العاملات تمثل 17.6% من إجمالي العاملين ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 19.4% في عام 2010م (تقرير التنمية البشرية: عمان 2003). وفيما يلي بعض المؤشرات المتعلقة بالعمالة العمانية ومدى مشاركة المرأة والتي قد تبين بعض ملامح واتجاهات مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية ومدى استفادتها من التنمية الاقتصادية.

حيث يتضح من الجدول (رقم 3.3) المرفق أن نسبة الإناث تفوق 17% من إجمالي العاملين العمانيين، كما أن مشاركة المرأة تتركز في المهن الفنية والاختصاصية ومهن الكتابة والخدمات. ولمزيد من الايضاح، فإن الجدول التالي (رقم 3.4) يبين أن وجود المرأة يتركز في بعض النشاطات الاقتصادية المعروفة تقليدياً بتفضيل المرأة لها والتي من أهمها التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والادارة العامة.

أما من حيث طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه المرأة فتشير البيانات، كما هو موضح في الجدول رقم (3.5) المرفق، أن غالبية الاناث في عمان يعملن في القطاع العام (الحكومي) ويأتي القطاع الخاص في المرتبة الثانية ويليه القطاع العائلي والأهلي، وكذلك ينطبق هذا الوضع على الذكور. ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة هو توفر الوظائف الحكومية في هذه المرحلة من التنمية ووجود الحوافز المادية والمعنوية المميزة مقارنة بالقطاعات الأخرى. إلا أن الحكومة تسعى جاهدة لتحفيز وتشجيع كافة المواطنين، ذكوراً وإناثاً، إلى التوجه إلى القطاعات الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإن أغلبية العاملين العمانيين، وبالذات الإناث، يعملون بأجر، أي أن نسبة أصحاب الأعمال (الذين يملكون المؤسسات) وكذلك الذين يعملون لحسابهم الخاص متدنية. والجدول رقم (3.6) المرفق يعطي مزيداً من التفصيل حول هذا الموضوع.

استناداً على ما تقدم من عرض مختصر لبعض المؤشرات، والتي مصدرها الجهات الرسمية، والتي تبين مدى مساهمة المرأة العمانية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المراحل السابقة بشكل عام، ومدى استفادتها من كافة النشاطات الاقتصادية دون حصر أو تحديد، يتضح أن المرأة العمانية قد قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال. إلا أنه قد تكون هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التركيز والتمعن لمعرفة الفوائد الاقتصادية الحقيقية التي جنتها المرأة من خلال مسح ودراسة المشاريع الاقتصادية الموجهة إليها كلياً. ومن هذا المنطلق، بادرت منظمة المرأة العربية مشكورة إلى تبني القيام بإعداد هذه المسوحات وكلفت عدداً من الخبراء في الدول العربية بتنفيذها، والتي من ضمنها هذا المسح القطري عن سلطنة عمان.

4. أهداف الدراسة

لقد حدد الاطار المرجعي الذي وضعته منظمة المرأة العربية (صاحبة المشروع) الهدف العام والأهداف الفرعية للمشروع. فعلى المستوى العام، تهدف هذه الدراسة المسحية إلى "الرفع من كفاءة البرامج المستقبلية والتي تعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها في المجالات الأربع في الدول الأعضاء"، ومن بين هذه المجالات مجال الاقتصاد (أنظر وثيقة الاطار المرجعي للدراسات السحية، مخطط مشروع الدراسات المسحية المعد من قبل المنظمة، الصفحة 3).

أما الأهداف الفرعية للدراسة فقد اشتملت على ما يلي:

- التعرف على البرامج التي نفذت في كل مجال من مجالات المسوح الأربع والتي من ضمنها مجال الاقتصاد وذلك في كل دولة من الدول الأعضاء وعلى الأهداف التي حققتها تلك البرامج والأهداف التي فشلت في إنجازها.
- التعرف على البرامج قيد التنفيذ والمراحل التي تم إنجازها.
- تحديد المشكلات التي تواجهها البرامج التي تستهدف النهوض بالمرأة ومن ثم محاولة تفاديها عند صياغة البرامج الجديدة أو إيجاد حلول لها.
- تحديد المجالات التي يمكن فيها تفعيل التنسيق والتعاون وتبادل الخبرة فيما بين الدول الأعضاء.
- تحديد المشاريع والبرامج التي يمكن أن تتبناها المنظمة للنهوض بالمرأة وتمكينها سواء كانت مشاريع موجهة لكل أو معظم الدول العربية أو كانت موجهة إلى دولة محددة (أنظر وثيقة الاطار المرجعي للدراسات السحية، مخطط مشروع الدراسات المسحية المعد من قبل المنظمة، الصفحة 3).

5. منهجية إجراء الدراسة

بناءً على ما تم الاتفاق عليه في ورشة العمل التي عقدتها منظمة المرأة العربية (صاحبة المشروع) للخبراء المرشحين للقيام بهذا المسح في شهر نوفمبر 2004م في القاهرة، حيث تم الاتفاق على إطار الدراسة ونوعية البيانات المطلوبة والاستمارة المناسبة لجمع البيانات وطريقة جمع وتحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج. ولإنجاز العمل المطلوب فقد تم ما يلي:

- مراجعة وزارة التنمية الاجتماعية، حيث أنها من المؤسسات الحكومية الرئيسية المعنية بشئون المرأة في السلطنة وتقوم بتبني الكثير من المشاريع الموجهة لدعم المرأة والاشراف عليها بشكل مباشر وغير مباشر، كما أنها تقوم بالاشراف على جمعيات المرأة العمانية، التي هي جمعيات أهلية تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع والنشاطات لصالح المرأة في كافة محافظات ومناطق السلطنة المتواجدة بها. وقد عقدت عدة لقاءات مع الفاضلة لبيبة المعولي، مديرة دائرة شئون المرأة

والطفل بالوزارة وممثلة السلطنة في منظمة المرأة العربية، حيث تم في البداية شرح واستعراض ما تم الاتفاق عليه خلال أعمال الورشة وتوضيح طبيعة الدعم المطلوب من الوزارة لإكمال إجراء الدراسة، وكذلك تحديد واستعراض أهم الجهات التي تقوم بتنفيذ مشاريع اقتصادية خاصة بالمرأة في السلطنة، وهذه الجهات هي:

- وزارة التنمية الاجتماعية
- دائرة المشروعات المدرة للدخل
- جمعيات المرأة العمانية
- وزارة القوى العاملة : مشروع سند
- بنك التنمية العماني
- وزارة التجارة والصناعة
- الهيئة العامة للأعمال الحرفية
- منظمة اليونيسيف
- وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه
- مجموعة شركات بهوان
- شركة الغاز العمانية
- مؤسسات عامة وخاصة أخرى

هذا وبعد إجراء الاتصالات مع هذه الجهات اتضح أن بعضها ليس لديه مشاريع اقتصادية موجهة بالكامل إلى المرأة حيث تم استبعادها، ومن هذه الجهات وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للأعمال الحرفية، منظمة اليونيسيف، وشركة الغاز العمانية. كما تم الاتصال بمجموعة شركات بهوان، وهي من المؤسسات الخاصة المهمة في السلطنة، وأفادت بوجود مشاريع للمرأة لديها إلا أنها لم تقدم معلومات إضافية عن ذلك إلى حين إعداد هذا التقرير. كما اتضح كذلك أن بنك التنمية العماني يقوم بتمويل ذات المشاريع التي تتبناها الجهات الحكومية الأخرى، كوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ووزارة الزراعة والثروة السمكية، وبالتالي تم اتخاذ الحيطة لعدم تكرار المشاريع. ويتضح من هذا أن كافة الجهات التي شملها هذا المسح هي جهات حكومية وأهلية (جمعيات المرأة العمانية) فقط، وذلك لتعذر الحصول على بيانات عن الجهات الأخرى.

- قام الباحث باختيار عدد من الباحثات للمساعدة في توزيع الاستمارات على الجهات المختلفة وتعبئتها وجمعها، وتضمن هذا شرح المهام المطلوبة منهن، وكذلك شرح الاستبانة المعدة لجمع البيانات وكيفية استخدامها، وتعريفهن بالجهات التي يجب زيارتها لجمع البيانات. وقد قامت الباحثات بالفعل بعدة زيارات إلى المؤسسات الموكلة إليهن حسب مخطط البحث وتعرفن على المشاريع المطلوبة والقائمين عليها وقمن بشرح الهدف من البحث والاستمارة والبيانات المطلوبة كما قمن بأنفسهن بتعبئة الاستمارات ومساعدة القائمين في بعض الأحيان. وتجب الإشارة هنا إلى الصعوبات والمعوقات التي واجهت الباحثات أثناء جمع البيانات والتي تركزت حول سرية المعلومات وتردد بعض المعنيين في إعطاء المعلومات وعدم القدرة على الفصل بين المشاريع التي تعمل فيها المرأة وتلك الموجهة إليها بالكامل كما هو الهدف من هذا المسح. وسوف نبين هذه الصعوبات والمعوقات لاحقاً في هذا التقرير.
- قامت الفاضلة ممثلة السلطنة في المنظمة مشكورة، رغم الظروف الصحية التي مرت بها، بتولي مهمة توزيع وجمع الاستبانات على الدوائر والجهات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وجمعيات المرأة العمانية ومتابعة دقة البيانات الواردة بها وتسليمها للباحث.

وبهذه المناسبة نود التنويه بالدور الفعال والمهم الذي قامت وتقوم به الفاضلة ممثلة السلطنة في المنظمة لإنجاز هذه الدراسات.

- لقد تم توزيع واستلام عدد 25 استمارة بحثية على الجهات المختلفة وذلك بعد التعرف عليها والتأكد من ملاءمة مشاريعها لغرض الدراسة، وقد لوحظ وجود العديد من المشاريع ذات الصبغة العامة من حيث التغطية الجغرافية، كتلك المتعلقة بمؤسسات رعاية الطفولة لما قبل المدرسة والتي تنفذها مؤسسات أهلية في مختلف مناطق السلطنة بإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، ومشاريع التربية المنزلية للدواجن المحلية وتربية وإكثار نحل العسل الاتي تشرف عليهما وزارة الزراعة والثروة السمكية. والجدول التالي يوضح عدد الاستثمارات التي تم توزيعها وجمعها.

6. أهم معوقات إجراء المسح

- يمكن إيجاز أهم المعوقات والسلبيات التي واجهت الباحث فيما يلي:
- عدم توفر البيانات الكافية التي تحدد المشاريع الموجهة بالكامل نحو المرأة، ولهذا فقد تمت الاستعانة بالمختصين في وزارة التنمية الاجتماعية للتعرف على هذه المشاريع وأماكن وجودها.
 - هناك مشاركة كبيرة للمرأة في كافة النشاطات الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الرجل، وقد خلق هذا صعوبة في محاولة التركيز على مشاريع تخص المرأة فقط، حيث أن النتيجة ستكون محدودة ولا تمثل الوضع الحقيقي، وقد انعكست هذه المشكلة على صعوبة اقناع كافة الجهات في التمييز بين الغرضين، أي أنه عندما يتم الحديث عن مشاريع خاصة بالمرأة سرعان ما يبدأ الخلط بينها وبين المشاريع العامة التي يوجد بها ذكور كذلك.
 - على الرغم من أن إعداد الاستمارة قد مر بمرحلة زمنية كافية وبمشاركة عدد لا بأس به من الخبراء والباحثين، إلا أنها لا تزال غير واضحة في العديد من الأسئلة مما أدى إلى عدم الحصول على إجابات كافية وواقعية.
 - كان من المخطط استخدام الطرق الاحصائية في تحليل البيانات، إلا أن الطريقة التي أعدت بها الاستمارة جعلت من الصعب تنفيذ ذلك، حيث أن العديد من الأسئلة مفتوحة وتحتل إجابات وصفية وتعبيرية يصعب قياسها إحصائياً، كما أن قلة عدد المشاريع جعل من استخدام أسلوب التحليل الوصفي أكثر فاعلية.
 - لقد لوحظ تحفظ العديد من المسؤولين عن إعطاء البيانات المطلوبة والدقيقة بسبب السرية وعدم الثقة، وذلك على الرغم من الاتصال المسبق بهم وتوضيح الهدف من المسح وإعطائهم نسخاً من الرسائل الموجهة من المنظمة وممثل البلد في المنظمة بهذا الخصوص.
 - إن وجود العديد من المشاريع في مناطق ومدن بعيدة عن العاصمة مسقط (مكان وجود الباحث) أدى إلى عدم التمكن من زيارة هذه المشاريع والالتقاء بالقائمين عليها مباشرة والاكتفاء باستخدام وسائل الاتصالات الأخرى لتعبئة الاستثمارات والحصول على البيانات.
 - كذلك لوحظ عدم وجود أي اتصال أو تنسيق بين الخبراء والباحثين للتشاور حول المسوحات وتبادل الآراء والتجارب، وذلك على الرغم من الاتفاق الذي تم حول هذا الموضوع والتأكيد عليه أثناء ورشة العمل التي عقدت في القاهرة خلال شهر نوفمبر 2004م. إن وجود هذا الاتصال والتنسيق بين الخبراء والباحثين في غاية الأهمية للتعاون وتبادل الآراء.

7. تحليل الاستثمارات

بالنظر إلى أهم الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة والبيانات التي تم الحصول عليها بعد جمع الاستثمارات المشار إليها في الجدول رقم (7.1) أعلاه، فقد كان التركيز على عشرة جوانب رئيسية لكل مشروع، وهي:

- بيانات المشروع من حيث الاسم والرقم والمجالات والفترة الزمنية وطبيعته والتغطية الجغرافية والموقع.
- التنفيذ، ويتعلق بالجهة المنفذة وطبيعتها.
- الاهداف الرئيسية والفرعية للمشروع.
- أنشطة المشروع.
- الانجازات الفعلية للمشروع.
- تصنيف الفئبة المستهدفة.
- التمويل.
- أهم الايجابيات والسلبيات.
- أساليب تحسين المشروع والمشاريع الاخرى المقترحة.
- بيانات المسؤول الذي تمت مقابلته.

وفيما يلي ملخص تحليلي للبيانات التي تم استيفؤها خلال المسح:

م	السؤال	ملخص الاجابات التي تم الحصول عليها
1	بيانات المشروع من حيث الاسم والرقم	كما هو مبين في الاستثمارات المرفقة والتي تم تسليمها لممثل السلطنة في المنظمة فإن أسماء معظم المشاريع التي شملها المسح تشير إلى النشاطات التي تعمل بها، كرياض الاطفال والخياطة وتربية نحل العسل مثلاً. كما أنه لم يتم إعطاء أرقام للمشاريع إلا نادراً.
2	المجالات	تركزت أغلبية المشاريع التي تم مسحها في القطاعات الخدمية والزراعية
3	مدة المشروع	خلال الخمس سنوات الماضية، إلا أن هناك عدد من هذه المشاريع ذو طبيعة مستمرة أي منذ فترة طويلة كالمشاريع المدرة للدخل التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية
4	وصف طبيعة المشروع	أغلبها دوري ومتكرر
5	التغطية الجغرافية	أغلبها ذو طبيعة شاملة لكافة محافظات ومناطق السلطنة
6	موقع تنفيذ المشروع	في المدن والأرياف كما هو مبين في الاستمارة
7	الجهة المنفذة	المؤسسات الحكومية والأهلية
8	الأهداف	تتركز الأهداف حول إيجاد مصادر للدخل، وخلق فرص للعمل والتدريب واكتساب مهارات تؤدي إلى رفع الانتاجية
9	أنشطة المشروع	تشمل كافة ماتم ذكره في الاستمارة أي الخدمات الاجتماعية والتدريب والتمويل
10	إنجازات المشروع	أهم إنجازات هذه المشاريع تقديم خدمات مختلفة لشرائح متنوعة من المواطنين

11	الفئة المستهدفة	كما تم ذكره سابقاً، فمن الناحية الجغرافية فقد اتضح أن هذه المشاريع ذات طبيعة شاملة ولا تقتصر على منطقة دون أخرى، كما أنها موجهة إلى النساء الأقل حظاً من التعليم والاتى لا يعملن، دون أن يكون هناك تحديد للعدد المستهدف.
12	جهة وحجم التمويل	أغلبية التمويل إما حكومي أو أهلي
13	الإيجابيات والسلبيات	من أهم إيجابيات هذه المشاريع هو الاقبال المتزايد عليها والنتائج الإيجابية التي تحققها من حيث استفادة المشاركات مادياً ومعنوياً. وأهم سلبياتها هو عدم الاستمرار.
14	أهم التحديات	عدم وجود وعي تام لدى الجميع بأهمية هذه المشاريع وكذلك غياب دعم القطاع الخاص.
15	اساليب تطوير المشروع	إيجاد برامج وخطط لتبني وتنفيذ هذه المشاريع في إطار شمولي وضمن خطط ومشاريع التنمية الخمسية ومتابعة تنفيذها وتقييمها بشكل دوري.
16	مشاريع مقترحة	الاهتمام بالمشاريع الحرفية واليدوية، كذلك دعم دور المرأة في الأنشطة السياحية.

8. نتائج المسح

- بناءً على البيانات الواردة في استمارات المسح الميداني التي تم توزيعها وجمعها وتحليلها، كما هو مبين أعلاه، فإنه يمكن استنباط النتائج التالية:
- تتركز أغلب المشاريع الموجهة للمرأة في سلطنة عمان، والتي شملت في هذا المسح، في المجالات الخدمية وبالتحديد النشاطات الاقتصادية المتعلقة بمهن الخياطة والتدريب والتعليم والمهن الزراعية التقليدية.
 - يعتبر القطاع العام (الحكومي) والأهلي المصدرين الرئيسيين لإنشاء وتمويل هذه المشاريع والاشراف عليها، حيث لا يوجد دور واضح وملموس للقطاع الخاص المحلي والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية.
 - لوحظ أن أغلب المشاريع التي شملت بالمسح ذات طابع عام من ناحية التغطية الجغرافية، أي أن المشروع قد يكرر في مناطق أخرى من البلاد إما في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة. وقد يكون الهدف من ذلك هو رغبة الجهات المنفذة في تعميم الفائدة على أكبر عدد ممكن من المستفيدات في الدولة.
 - لا توجد هناك خصوصية محددة بالنسبة للمرحلة العمرية للمستفيدات من المشاريع، ولا العدد المستهدف أو الوضع الاجتماعي والمستوى التعليمي.
 - من أهم أهداف هذه المشاريع إيجاد مصادر للدخل للمستفيدات وتحسين وتطوير الانتاجية من خلال التعليم والتدريب وتقديم خدمات اجتماعية في بعض المجالات التي لا يتم توفيرها، خاصة في المناطق النائية، كبيوت نمو الطفل ورعاية الأيتام والمعاقين.

9. التوصيات

استناداً إلى النتائج المدرجة أعلاه، يوصي هذا التقرير بما يلي:

- أهمية إعداد دراسة مسحية شاملة حول مدى مساهمة المرأة في كافة النشاطات والبرامج الاقتصادية ومدى استفادتها منها، أي عدم الاقتصار على المشاريع والبرامج الموجهة بالكامل نحو المرأة، حيث أن حصر الموضوع في هذا الاطار المحدود لا يعطي صورة واضحة وكاملة عن دور المرأة في كافة المجالات الاقتصادية ومدى استفادتها منها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، توجد المرأة في عمان في كافة القطاعات الاقتصادية، كما هو الحال في كافة الدول، جنباً إلى جنب مع الرجل دون تمييز سواءً كانت هذه القطاعات خدمية أو إنتاجية، وبالتالي فإن إغفال هذا الدور وهذه الاستفادة سيؤثر على مصداقية وشمولية الدراسة. كما أن العديد من الجهات تنظر إلى المشاريع الموجهة بالكامل إلى المرأة على أنها حالة استثنائية أوجدتها الظروف الاجتماعية وغيرها من المتغيرات الثقافية والبيئية.
- أهمية توفير بيانات عامة عن المشاريع الموجهة للمرأة وذلك للمساعدة على التعرف على هذه المشاريع ومسحها بشكل أشمل في المستقبل. حيث أن شح البيانات المتعلقة بتحديد هذه المشاريع والتعرف عليها كان من أبرز التحديات التي واجهت هذا البحث. ويقترح في هذا السياق إنشاء قاعدة معلومات لهذه المشاريع على المستوى المحلي (القطري) والاقليمي (العربي) لمساعدة الباحثين والمخططين ومتخذي القرارات. فعلى المستوى القطري يتوجب قيام المؤسسات الحكومية المعنية باتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاطار، كما يجب على منظمة المرأة العربية السعي إلى إنجاز هذا المشروع على النطاق الاقليمي.
- التوسع في المشاريع الموجهة إلى المرأة في السلطنة من حيث الكم والنوع، على أن تشمل كافة محافظات ومناطق السلطنة وتستهدف مختلف فئات وشرائح المرأة، وذلك لزيادة مساهمة المرأة في العملية الانتاجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى أهدافها الحالية المتركزة حول إيجاد موارد للرزق وزيادة الدخل الشخصي والمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية. حيث يمكن لهذه المشاريع أن تسهم بفعالية في رفع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل التي لا تتجاوز 17.5% كما تم ذكره سابقاً في هذا التقرير.
- إعداد خطط وبرامج منظمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة، بحيث تدرج ضمن الخطط والبرامج التنموية الخمسية للدولة، وتخضع لكافة الإجراءات والمعايير المتبعة في هذه الخطط، كدراسات الجدوى الاقتصادية والمتابعة والتقييم. فمن الملاحظ أن إنشاء هذه المشاريع يتم بشكل عشوائي وغير مخطط. ويمكن أن تلعب منظمة المرأة العربية دوراً في التأكيد على ذلك من خلال الاتصال والتنسيق مع الجهات المعنية في كل دولة، إضافة إلى إعداد الخطط والبرامج الاقليمية الخاصة بها.
- مطالبة القطاع الخاص المحلي والمنظمات الاقليمية والدولية بتبني مشاريع موجهة نحو المرأة وتقديم الدعم المالي والفني لها. فقد اتضح من هذا المسح محدودية دور هذه المؤسسات في إنشاء مثل هذه المشاريع الحيوية والاكتفاء بدور المؤسسات الحكومية والأهلية.
- أهمية وجود تنسيق واتصال مستمر بين كافة الدول العربية للاستفادة من المشاريع الموجهة نحو المرأة في كل دولة والدخول في مشاريع مشتركة وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب في هذا المجال. ويمكن أن تقوم منظمة المرأة العربية بالدور الرئيسي في هذه الاطار.

10. خاتمة

يود الباحث في نهاية هذه التقرير أن يتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعده في إنجاز مهمته، وبالتحديد الجهات التالية:

- منظمة المرأة العربية وكافة المختصين بها.
- الاستاذ الدكتور/ طارق حاتم، منسق مجموعة الاقتصاد.
- الاستاذة الفاضلة/ لبيبة بنت محمد المعولي، مدير دائرة شؤون المرأة والطفل بوزارة التنمية الاجتماعية، ممثلة السلطنة في المنظمة.
- الباحثات المساعدات: (موزة اللمكي، مروج البلوشي، عائشة البلوشي، نصرا اليزيدي) الطالبات بكلية الدراسات المصرفية والمالية، مسقط، سلطنة عمان.
- كافة المسؤولين بالوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية والمنظمات الدولية الذين تمت مقابلتهم والاتصال بهم بهدف جمع البيانات.

11. المراجع

وزارة الاقتصاد الوطني . تقرير التنمية البشرية عمان 2003م . سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني ، 2003.

وزارة الاقتصاد الوطني . الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2004م . سلطنة عمان : وزارة الاقتصاد الوطني ، 2005 .

الملاحق

جدول (3.1):

المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	الوحدة	2001	2002	2003	نسبة التغيير (%) (02/03)
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	مليون ريال عماني	7,670.4	7,807.0	8,342.8	6.9
الدخل القومي الاجمالي	مليون ريال عماني	7,395.4	7,505.0	7,995.8	6.5
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي	ريال عماني	2,984.8	2,957.4	3,430.0	16.0
نسبة الادخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي	%	33.8	32.8	34.0	3.6
إجمالي الإيرادات الحكومية	مليون ريال عماني	2,539.8	3,009.5	3,305.3	9.8
نسبة إيرادات النفط والغاز من إجمالي الإيرادات الحكومية	%	76.7	75.7	72.7	-4.0
إجمالي الانفاق الحكومي	مليون ريال عماني	2,860.2	2,939.5	3,188.9	8.5

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2005)

جدول (3.2):
المؤشرات الاجتماعية

المؤشر	الوحدة	2001	2002	2003	نسبة التغيير (%) (02/03)
إجمالي السكان	العدد بالآلاف	2,478	2,538	2,341	-7.8
السكان العمانيون	العدد بالآلاف	1,826	1,870	1,782	-4.7
السكان غير العمانيين	العدد بالآلاف	652	668	559	-16.3
معدل المواليد الخام	لكل ألف من السكان	28.4	25.6	...	-
معدل وفيات الرضع	لكل ألف مولود حي	16.2	16.2	...	-
العمر المتوقع عند الولادة	عدد	73.80	73.80	...	-
طلاب المدارس	عدد	616,829	628,971	628,110	-0.1
موظفو الحكومة المدنيون	عدد بالآلاف	114	119	123	3.4
العمانيون العاملون في القطاع الخاص	عدد	60,487	65,879	74,816	13.6
العمالة الوافدة في القطاع الخاص	عدد بالآلاف	530	547	407	-25.6

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2005)

جدول (3.3):
التوزيع العددي والنسبي للعاملين العمانيين حسب أقسام المهن والجنس في عام 2004م

المهن	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %
مديرو الإدارة العامة والأعمال والمستثمرون العاملون	15,817	6.12	2,019	3.75	17,836	5.71
الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والانسانية	15,414	5.96	8,650	16.08	24,064	7.70
الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والانسانية	20,614	7.97	20,873	38.80	41,487	13.28
المهن الكتابية	26,107	10.09	6,549	12.17	32,656	10.45
مهن البيع	12,159	4.70	3,148	5.85	15,307	4.09
مهن الخدمات	38,707	14.9	5,856	10.89	44,563	14.26

5.18	16,197	1.32	709	5.99	15,488	مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد
3.22	10,067	8.56	4,602	2.11	5,465	مهن العمليات الصناعية والكميائية والصناعات الغذائية
13.59	42,458	0.62	335	16.29	42,123	المهن الهندسية الأساسية المساعدة
20.53	64,154	1.12	600	24.57	63,554	مهن غير مصنفة
1.17	3,657	0.84	450	1.24	3,207	المهن غير المبينة
100.00	312,446	100.00	53,791	100.00	258,655	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2004م)

جدول (3.4):
التوزيع العددي والنسبي للعاملين العمانيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والجنس،
2004م

المجموع		إناث		ذكور		أقسام النشاط الاقتصادي
النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	
2.13	6,661	1.29	696	2.31	5,965	الزراعة والصيد والحراجه
2.42	7,549	0.05	28	2.91	7,521	صيد الاسماك
3.84	11,998	1.44	773	4.34	11,225	التعدين واستغلال المحاجر
4.43	13,831	9.37	5,039	3.40	8,792	الصناعات التحويلية
0.58	1,826	0.13	70	0.68	1,756	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه
3.24	10,128	0.76	409	3.76	9,719	الانشاءات
6.93	21,665	6.87	3,696	6.95	17,969	تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية
1.07	3,334	1.17	630	1.05	2,704	الفنادق والمطاعم
5.51	17,202	1.75	940	6.29	16,262	النقل والتخزين والاتصالات
2.25	7,042	4.48	2,408	1.79	4,634	الوساطة المالية
1.80	5,615	1.92	1,035	1.77	4,580	الأنشطة العقارية والابحارية وأنشطة المشاريع التجارية
46.31	144,699	14.84	7,981	52.86	136,718	الادارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الاجباري
12.47	38,974	39.18	21,057	6.92	17,899	التعليم

4.24	13,233	14.16	7,618	2.17	5,625	الصحة والعمل الاجتماعي
0.62	1,942	0.69	372	0.61	1,570	أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الاخرى
0.16	503	0.51	277	0.09	226	الأنشطة التي تكون فيها الأسرة المعيشية هي المستخدم (خدمية كانت أو إنتاجية)
0.09	271	0.02	12	0.10	259	المنظمات والهيئات غير الحكومية
1.91	5,973	1.36	732	2.03	5,241	غير ميين - غير كامل التوصيف
100.00	312,446	100.00	53,791	100.00	258,655	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2005م)

جدول (3.5):

التوزيع العددي والنسبي للعاملين العمانيين حسب القطاع والجنس
في عام 2004م

المجموع		إناث		ذكور		القطاع
النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	
62.63	195,699	63.29	34,045	62.50	161,654	عام (حكومي)
27.42	85,686	26.62	14,317	27.59	71,369	خاص
9.23	28,848	8.42	4,531	9.40	24,317	عائلي
0.30	947	1.28	689	0.10	258	أهلي
0.31	980	0.31	165	0.32	815	أخرى
0.09	286	0.08	44	0.09	242	غير ميين
100.00	312,446	100.00	53,791	100.00	258,655	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2005م)

جدول (3.6):

التوزيع العددي والنسبي للعاملين العمانيين حسب الحالة العملية والجنس
في عام 2004م

المجموع		إناث		ذكور		الحالة العملية
النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	النسبة %	عدد	
1.89	5,898	0.64	344	2.15	5,554	صاحب عمل
7.61	23,762	7.37	3,965	7.65	19,797	يعمل لحسابه
90.22	281,896	91.42	49,177	89.97	232,719	يعمل بأجر
0.19	580	0.49	264	0.12	316	يعمل بدون أجر
0.10	310	0.08	41	0.10	269	غير ميين
100.00	312,446	100.00	53,791	100.00	258,655	المجموع

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني (2005م)

جدول (7.1):
عدد الاستثمارات التي تم توزيعها وجمعها لغرض المسح

م	الجهة	نوع المشاريع	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات التي تم جمعها	طريقة تعبئة الاستثمارات
1	وزارة التنمية الاجتماعية	موارد الرزق، التأهيل النسوي، تربية نحل العسل، رعاية الطفولة	6	6	نظراً لوجود عدد من هذه المشاريع خارج العاصمة مسقط فقد قامت الجهات المشرفة بتعبئتها بإشراف الفاضلة ممثلة السلطنة لدى المنظمة والخبير
2	جمعيات المرأة العمانية	رياض الأطفال، الخياطة والتفصيل، تغليف وتعبئة التمور، تربية نحل العسل	6	6	نظراً لوجود عدد من هذه المشاريع خارج العاصمة مسقط فقد قامت الجهات المشرفة بتعبئتها بإشراف الفاضلة ممثلة السلطنة لدى المنظمة والخبير
3	وزارة الزراعة والثروة السمكية	تربية نحل العسل، تربية الدواجن	2	2	نظراً لوجود عدد من هذه المشاريع خارج العاصمة مسقط فقد قامت الباحثات بالتعاون مع المشرفين بالوزارة بتعبئة الاستثمارات
4	وزارة القوى العاملة	مشاريع متنوعة عن طريق برنامج سند	1	1	تمت التعبئة بواسطة الباحثات، إلا أنه تم استبعاد هذا المشروع لتكرره ضمن مشاريع بنك التنمية
5	بنك التنمية العماني	مشاريع متنوعة عن طريق برنامج سند وجهات أخرى	10	10	تمت التعبئة بواسطة الباحثات بالتعاون مع موظفي البنك
المجموع			25	25	